

بيان المفيدرالية السورية لحقوق الانسان تدين وتستنكر استهداف المدنيين في خان شيخون بريف ادلب

تلقت المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، المعلومات المؤلمة والمدانة، حول المجزرة الوحشية التي ارتكبت بحق المدنيين السوريين في خان شيخون بريف ادلب في سورية. وذلك باستخدام الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، حسب المعلومات المتناقلة، في تاريخ 442017، مما أدى الى وقوع العشرات الضحايا من القتلى والجرحى والمفقودين. بينهم عدداً من الاطفال والنساء.

إننا باسم منظمات وهيئات واعضاء المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، اذ نعزي أنفسنا فإننا نتقدم باحر التعازي القلبية، الى ذوي الضحايا المغدورين، الذين قضوا في المجزرة المروعة المرتكبة بحق أهلنا في خان شيخون بريف ادلب، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والقتل والاذغتيال أياً كانت مصادرها ومبرراتها.

وان نعتبر هذه الجريمة المنكراء استكهاراً وتواصلاً لما يرتكب من مختلف الانتهاكات الفظيعة والجرائم التي يندى لها جبين الانسانية، بحق المواطنين السوريين، وان ما ارتكب في خان شيخون هو جريمة بحق الانسانية، وترتقي الى مصافي الجرائم الجنائية الدولية والتي يتوجب معاقبة مرتكبيها أياً كانوا، ونطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته وفتح تحقيق حول هذه المجزرة وكل المجازر التي تعرض لها السوريون ومحاسبة مرتكبيها. لأن استخدام الأسلحة الكيماوية محظوراً مطلقاً بموجب القانون الدولي الإنساني، ومكرس في بروتوكول جنيف لعام 1925 واتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية لعام 1993، وقاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني المعرفي. وهذه القاعدة أمرية شاملة ومُلزمة لجميع أطراف النزاعات المسلحة كافة، سواء أكانت دولاً أو مجموعات مسلحة من غير الدول. وهو حظر مطلق وواسع الأثر، ويشمل الأسلحة الكيماوية المارتنالية والتقليدية، وان القتل العمد للسوريين والاعتداء على السكان المدنيين، إنما يمثل جريمة ضد الإنسانية، وفقاً لما عرفته لها المادة السابعة من نظام روما، والتي تنص على أن لغرض هذا النظام الأساسي، ما يشكل أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم... القتل العمد، اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية.

إننا في المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، إذ ننظر ببالغ القلق والإدانة والاستنكار للتطورات الخطيرة والمرعبة الحاصلة في سورية، في ظل تواصل نزيف الدم، وتصاعد حالة العنف التدميرية والاستنزاف الخطير لبنية المجتمع السوري وتكويناته. ومع غياب الحلول السياسية المتداولة، بفعل الإمدادات والإرادات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية ودورها في إدارة الصراعات في سورية والتحكم فيها، بانتهج حالة من القلق الجدي على مصير سورية الجغرافيا والمجتمع، وبرز رعب حقيقي من تدميرها وتمزيق وحدة النسيج المجتمعي، عبر إشعال فتن وحرروب طائفية ومذهبية وعرقية بين فئات الشعب السوري، مع احتمال انتقال آثار هذه المأساة باتجاه حروب إقليمية مدمرة.

لقد أدى النزاع الدامي في سورية، إلى دمار هائل في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وفتيت المجتمعات السكانية وهدم المنازل

والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والمصرف الصحي، وأسقط الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى إلى نزوح وطرار ولجوء أكثر من سبعة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من 3 ملايين لاجئ فروا إلى بلدان مجاورة، إضافة إلى الآلاف من الذين تعرضوا للاختطاف والإخفاء والاختفاء القسري.

وعلى الرغم من التشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالأزمة السورية، فما زلنا نرى بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الطريق العنفي المسدود. ونناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها بالعمل الجدي والسريع للتوصل لحل سياسي سلمي للأزمة السورية وإيقاف نزيف الدم والتدمير. عبر إيقاف جميع أعمال العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وآيا كانت أشكاله دعمه ومبرراته.

والمعمل على إصدار قرار دولي ملزم وفق الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة، يتضمن الموقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية، ويضع آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية تحت رعاية أممية وإقليمية ودولية. بما يؤدي لوضع ميثاق وطني لسورية المستقبل وإعلان مبادئ دستورية، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية، والسير نحو نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

دمشق في 6 42017

الهيئة الإدارية للمفيدرالية السورية لحقوق الانسان

www.fhsy.org

